نقاش طاولة مستديرة حول المرأة والنزوح والحلول الدائمة في العراق

بغداد ، 8 يناير 2023 – في الشهر الماضي ، استضاف المجلس الدنماركي للاجئين (DRC) وجمعية نساء بغداد (BWA) مناقشة مائدة مستديرة حول التحديات المحددة التي تواجهها النساء في تحقيق حلول دائمة للنزوح في العراق ، وكيف يمكن أن تنعكس هذه بشكل أفضل في السياسات والبرمجة و الاستجابة.

انضمت إلى الفعالية منظمات حقوق المرأة الوطنية والمنظمة الدولية للهجرة وسفارة السويد في العراق التي مولت الفعالية وشاركت في النهوض بالمساواة بين الجنسين في العراق لسنوات كثيرة، كما حضر ممثلون من وزارة الهجرة والمهجرين، بما فيهم السيد/ كريم النوري، وكيل وزارة الهجرة والمهجرين، الذي أكد التزام الحكومة بمعالجة النزوح المطوّل في العراق.

جاء النقاش في وقت حرج يشهده العراق، فبعد مرور خمس سنوات على إعلان الحكومة لنهاية النزاع مع عصايات داعش ظل ما يقرب من 1.2 مليون عراقي نازحين داخليًا، وفي بعض المناطق، لا يزال العائدون منهم بالفعل يواجهوا تحديات، بما فيها نقص سبل العيش والأمن الاقتصادي والعلاقات المتوترة بين المجتمعات والمساكن التالفة وانعدام أمن الحيازة. مع اقتراب نهاية عام 2022، ستدخل العراق العام الجديد بحكومة جديدة في بغداد تبدأ عهدها بقائمة طويلة من الأولويات الهامة التي تشمل تحسين جودة الخدمات وإصلاح الاقتصاد، وفي نفس الوقت، ستتوقف المشاريع الخاصة بالاستجابة الإنسانية التي تقودها الأمم المتحدة أيضًا في نهاية العام، مع تزامن انخفاض التدخلات الإنسانية لصالح جهود التنمية والاستقرار ذات المدى الأطول.

في هذا السياق، كانت رسالة المشاركين في الفعالية واضحة: **لن تتحقق الحلول الدائمة للنزوح في العراق بصورة كاملة بدون وضع التحديات المحددة التي تواجهها السيدات في الحسبان**. طُرحت أربعة مجالات عمل رئيسية، بالإضافة إلى تعزيز الحاجة إلى الاستمرار في تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للسيدات والأسر المعيشية التي ترأسها الإناث في النزوح والعودة:

1. **وصول السيدات إلى سبل العيش:** يعد تعزيز وصول السيدات إلى سبل العيش عنصرًا أساسيًا لدعم الحلول الدائمة من أجل العوائل التي ترأسها الاناث وتحديدا المعرضة للفقر ، ومن بين النطاقات الرئيسية التي طُرحت من أجل إجراء المزيد من التحليل واتخاذ الفعل، الحاجة إلى دعم السيدات العاملات في قطاع الزراعة وتوسيع فرص حصول السيدات على القروض ومنح الأعمال التجارية وتوفير مزيد من الدعم الاستراتيجي الشامل من أجل وصول السيدات لسبل العيش من خلال الجهود المبذولة، على سبيل المثال، لتوسيع القطاعات التي تعمل بها المرأة.

2. **الوصول إلى التعويضات وشبكات الأمان الاجتماعي:** يتطلب الأمن الاقتصادي للسيدات وارتباطه بـ (إعادة) الإدماج ما يفوق تمكينهن من الوصول إلى سبل العيش. أظهر النقاش مدى أهمية زيادة توزيعات التعويضات، التي تتضمن التعويضات عن الممتلكات والمساكن التالفة، وإجراءات التوسيع والتسهيل للوصول إلى برامج الرعاية الاجتماعية.
3. **إعادة الإدماج والحماية الاجتماعية:** التحديات التي تواجهها النساء والفتيات من أجل تحقيق الحلول الدائمة ليست اقتصادية فقط، ولكن يجب التركيز أيضًا على إعادة الإدماج الاجتماعي، الذي يشمل تقوية شبكات الأمان الاجتماعي والتماسك الاجتماعي وتوفير خدمات الحماية المتخصصة. سُلط الضوء على أهمية التدخلات النفسية وتدخلات الدعم الاجتماعي، بما في ذلك التدخلات من أجل الناجيات من العنف الجنسي، وكذلك على الحاجة إلى تعزيز الخدمات من أجل منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له، وخاصةً لأن عملية النزوح والعودة قد تتسبب في تفاقم العنف القائم على النوع الاجتماعي.
4. **مشاركة المرأة في التخطيط والحوكمة وبناء السلام:** لا يوضع النوع الاجتماعي في الاعتبار إلى حد كبير في كثير من العمليات المرتبطة بتحقيق الحلول الدائمة، حيث لا تحصل المرأة على المساحة الكافية لتحقق تأثيرًا هادفًا على هذه العمليات، ما يعكس أهمية وضع استراتيجيات محددة لإشراك المرأةفي جميع مراحل الإصلاح وبناء السلام والتنمية، وبصفة محددة طرح المشاركون أهمية وضع استراتيجيات لإشراك القادة المجتمعيين على المستويات المحلية من أجل تعزيز قيادة المرأة. أشار المشاركون أيضًا إلى أهمية إشراك منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الوطنية التي تعمل على قضايا النوع الاجتماعي وتزويدها بالموارد، علمًا بأن هذه الوكالات تعمل بالفعل في هذه المجالات وتهتم بصفة جوهرية بدعم الأفكار الجديدة والحساسة للسياق،

سلط المشاركون أيضًا الضوء على ضرورة التأكد من **دمج مناظير النوع الاجتماعي المخصصة بصورة هادفة في كل خطوة متخذة بشأن تطوير القوانين والسياسات والخطط والبرامج**، وأكدت عدة منظمات لحقوق المرأة أن هذا يجب أن يتضمن تخصيص ميزانية محددة وتوفير قدرات وموارد مخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتعميم منظور النوع الاجتماعي، وأشير أيضًا إلى أهمية البيانات الحساسة للنوع الاجتماعي وأهمية تجميع البيانات. عكس النقاش أهمية التفكير في الرابط بين النوع الاجتماعي والنزوح، مما يتطلب التنسيق ما بين الوزارات، بالإضافة إلى توفير الموارد الفعالة وتنفيذ السياسات ذات الصلة، مثل وثيقة الناجيات، وربط القضايا الرئيسية المتعلقة بتحقيق الحلول الدائمة للنساء والفتيات بتنفيذ الخطط والسياسات الأخرى، مثل: الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، وخطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن، وخطط التنمية الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى العمل المناخي.

تعد هذه المبادرة جزءًا من الجهود المستمرة المبذولة من أجل تعزيز إجراء المزيد من تحليل النوع الاجتماعي وتعميم منظور النوع الاجتماعي في السياسات والتخطيط والاستجابة حول الحلول الدائمة، بما في ذلك معالجة التحديات المحددة التي يواجهها الرجال والفتيان، وسيتضمن ذلك مزيدًا من التحليلات والتوصيات من أجل اتخاذ الإجراءات العملية لدعم نتائج النقاش.

جهة الاتصال:

إليسيا بيوكانان، مستشار الدعوة والاتصالات، المجلس الدنماركي للاجئين | elysia.buchanan@drc.ngo